

وبين صفوف المعارضة ، رافقتها اضطرابات محدودة للعمال ، الا ان هذه المعارضة بقيت محدودة ، ولم تتجاوز النطاق الذي كانت تصل اليه ايام حكم المعراخ ، والسبب في ذلك يعود الى ادراك الجميع ، سواء داخل حزب العمل او الهستدروت ، لخطورة الوضع الاقتصادي ، وان هذه الاجراءات كانت ضرورية في وضع كهذا ، ولا تعبر عن السياسة المتكاملة التي تنوي الحكومة الحالية انتاجها في المستقبل ، كما عبر عن ذلك الوزير ارليخ .

واذا كانت معارضة الهستدروت قد جاءت محدودة هذه المرة ، ولم تتعد بيان اللجنة التنفيذية الاجتماعي ضد خطوات الحكومة الرامية الى رفع اسعار المواد الاستهلاكية الضرورية ، فان المستقبل ينذر بتأزم في العلاقات بين الطرفين ، خاصة بعد فوز المعراخ في انتخابات الهستدروت ورغبته في تحويلها الى قلعة حصينة ضد خطط « ليكود » الاقتصادية كما عبر عنها وزير المالية ارليخ .

« حكومة » الهستدروت مقابل حكومة « الليكود »

يعتمد تطور الوضع الاقتصادي الاسرائيلي خلال السنين القليلة المقبلة ، الى حد كبير ، على العلاقة القائمة بين الحكومة والهستدروت وحالات تطورها . فقد ادت الانتخابات لكل من الكنيست والهستدروت ، الى انقسام مركزي القوى بعدما كانا مجتمعين في يد « المعراخ » . فالحكومة في يد « الليكود » اي السلطة الرسمية والهستدروت في يد « المعراخ » ، اي المعارضة الجديدة . واذا كان زعماء « ليكود » قد راهنوا على فوزهم في انتخابات الهستدروت ، بعدما فازوا في انتخابات الكنيست ، كشرط ضروري

وتتلخص الاجراءات الجديدة التي اتخذت على النحو التالي :

١ - التخفيض في الميزانية : خفض مباشر في ميزانية الدفاع بقيمة ٤١ مليار ليرة ، وفي ميزانيات الوزارات الاخرى بمبلغ ٩٠٠ مليون ليرة .

٢ - الغلاء : ارتفاع اسعار المواد الغذائية بنحو ٢٥٪ (ما عدا السكر) ، والبنزين والمواصلات العامة بـ ٢٥٪ ، المياه - اكثر من ٣٠٪ ، الكهرباء ٢٥٪ ، رسوم البريد والهاتف - من ٢٠ - ٣٠٪ .

٣ - منح تعويض فوري للطبقات الفقيرة بنسبة ٥ - ٦٪ .

٤ - استقرار التخفيض الزاحف بحيث يتم تخفيض الليرة بنسبة ٢٪ ، ليصبح الدولار ٩٨٩ ليرة اسرائيلية .

٥ - تجميد ملاك الموظفين في الوزارات الحكومية باستثناء وزارتي الصحة والتعليم ودوائر جباية الضرائب في وزارة المالية .

٦ - رفع نسبة الفائدة على قروض التطوير بـ ٢ - ٣٪ . والامر يتعلق هنا بالقروض التي تضمها لاهداف التطوير الصناعي والزراعي والسياحي (يديعوت احرونوت ، ١٨-٧-٧٧) .

وافاد المراسلون الاقتصاديون في اسرائيل ان هناك اجراءات جديدة على هذا القرار متوقعة في المستقبل القريب ، تتمثل في خفض اخر للاعانات الحكومية ، وزيادة اسعار المواصلات العامة والكهرباء ورفع قيمة ضريبة القيمة الاضافية من ٨ الى ١٠٪ على الاقل ، مع الغاء ضريبة الشراء .

ورغم ان هذه الاجراءات اثارت معارضة شديدة داخل اروقة الهستدروت